AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/696
S/1996/982
27 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وموجهة إليكم من سعادة السيد عثمان أرتوغ ممثل جمهورية قبرص الشمالية التركية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا إذا عممت هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وموجهة من سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية، الى السيد غلافكوس سليريدس، زعيم الطائفة القبرصية اليونانية، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين أ. سليم
السفير
الممثل الدائم

041296 041296 96-34034

المرفق

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وموجهة الى
الأمين العام من السيد عثمان أرتوغ

يشرفني أن أرفق طيه نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وموجهة من سعادة السيد رؤوف دنكتاش، رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية، الى السيد غلافكوس سليريدس، زعيم الطائفة القبرصية اليونانية (انظر التذييل)، ردا على رسالة سبق أن بعث بها السيد سليريدس مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وسأكون ممتنا إذا أمكن تعميم نص هذه الرسالة وتذييلها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان أرتوغ
ممثل جمهورية قبرص الشمالية التركية

التذييل

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وموجهة من السيد رؤوف دنكتاش، رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية، الى السيد غلافكوس سليريدس زعيم الطائفة القبرصية اليونانية

بالنظر الى أنه ليس من الممكن لنا أن نلتقي، بسبب إصراركم على أنه لا توجد حتى الآن "أرضية مشتركة" للاتفاق، فإنني أقترح أن نستخدم قناة الحوار المتبقية هذه بمزيد من الشعور بالمسؤولية وعلى نحو بناء.

وبوحي من هذه الروح فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أتطرق باختصار الى بعض النقاط التي أثرتموها في رسالتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وذلك قبل أن أنتقل الى بعض المقترحات البناءة التي قد تساعدنا في عكس اتجاه دورة التصعيد الذي يسود الجزيرة والتي تؤدي، كما أعتقد، الى الإضرار بالمصالح الحيوية لطائفتينا.

ألف - وفاة بتروس كاكوليس

لقد أخّرت ردي على رسالتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الى اليوم انتظارا للتقرير الكامل المتعلق بوفاة بتروس كاكوليس، وذلك بالنظر الى اتهامكم الخطير الذي وجهتموه بأن "رجل عائلة محلية كان يتجول في الحقول بعد سقوط الأمطار ليجمع القواقع قد أطلقت عليه النار ثلاث مرات من جانب جنود أتراك وأن الطلقة الأخيرة قد أطلقت عليه وهو راقد على الأرض بعد إصابته بجراح مميتة".

واستنتاجكم بأن "القيادة القبرصية التركية والحكومة التركية" قد أصدرتا أوامر "بإطلاق النار على القبارصة اليونانيين الذي يدخلون المنطقة العازلة أو المنطقة الخاضعة للسيطرة التركية وقتلهم" هو بالطبع مناورة دعائية تجاوزت الحد ولا يستحق أن ينظر فيه بجدية. وكما أوضحت لكم في رسالتي المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ فإن وزير دفاعكم، السيد ألونيفتيس، قد قال، كما هو مثبت، إن جانبكم هو الذي توجد لديه هذه الأوامر الدائمة. وأنا أذكر هنا، للتذكرة، نص ما قاله، "صدرت تعليمات للحرس الوطني بإطلاق النار على أي شخص يدخل المنطقة العازلة على أن ينفذ هذا الأمر في جميع الأوقات".

وإذا كان أي من القبارصة الأتراك لم يقتل مؤخرا على يد أحد من جانبكم (بخلاف عملية القتل الوحشية - كما أعترف مدبروها "من الكوماندوز" التابعين لكم - لأحد الجنود وإصابة آخر بجروح، ليس في المنطقة العازلة ولكن بينما كانا في موقعهما في غوفرسيفليك) فإن هذا يرجع الى عدم قيام أي قبرصي تركي بمحاولة لدخول منطقتكم العسكرية والهرب عندما طُلب منه أن يقف ويحدد هويته. والأمر الضروري

هو أنه ينبغي أن يعمل الجانبان على مساعدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في وضع الترتيبات لإعداد مدونة سلوك متفق عليها وأن يلغى على الفور الأمر الدائم الصادر من جانبكم بإطلاق النار بهدف القتل. وفي هذا السياق فإننا قد أبلغنا بالفعل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بأننا حريصون على التعاون في سحب الأفراد العسكريين وغير ذلك، إدراكا منا بأنه لن تكون هناك حاجة الى مثل ذلك إذا ما أوقفت السلطات التابعة لكم المظاهرات الاستفزازية والمعطلة التي تجري على حدودنا.

والآن، وقد تلقيت تقريرا كاملا من السلطات التابعة لنا عن قضية كاكوليس، فإنني أود أن أبدي الملاحظات التالية وأن أصوب الأخطاء التي وردت في عرضكم للحقائق.

١ - يبدو أن السيد كاكوليس كان بحاجة الى واحدة من السلاسل التي يستخدمها "الكوماندوز" في الخنق وخنجرا عسكريا من أجل جمع القواقع. و "رجل العائلة" هذا كان واحدا من "أفراد الميليشيا" الموثوق بهم التابعين لكم وسبق أن اشترك في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٤، وهو يرتدي الزي الرسمي، في قتل بعض القبارصة الأتراك، والصور التي نشرت في الصحف اليومية اليونانية تظهره على أنه أحد "أبطال" ذلك اليوم وهو يقف، بسعادة، مع زملائه أمام الكاميرا فوق جثث بعض القبارصة الأتراك. وقد يكون هذا هو السبب في أنه لم يقف لتحديد هويته عندما طلب منه ذلك. فاكتشاف وجود أدوات قتل معه، إضافة الى ماضيه "البطولي"، كان سيسبب إحراجا شديدا له.

٢ - أنا أشعر بالأسف، ولكنني لا أستغرب، إذ أرى انكم قد سرتم في الدرب نفسه الذي يسير فيه القائمون بالدعاية من جانبكم واعتقدتم أنه من المناسب أن تشيروا الى الجنود القبارصة الأتراك الذين اشتركوا في إطلاق النار على السيد كاكوليس على أنهم "جنود أتراك" مع أنكم تعرفون جيدا أن الجنود الأتراك لم يشتركوا في أية حالة من الحالات التي ذكرتموها في رسالتكم، ناهيك عن حالة كاكوليس.

٣ - لقد درست تقارير الصفة التشريحية للجثة وطلبت إعادة سؤال الاخصائي الباثولوجي التابع لنا وذلك لتبين ما إذا كان من الممكن تأييد ادعائكم بأن "كاكوليس تعرض لإطلاق النار عليه وهو راقد على الأرض بعد إصابته بجروح مميتة". وفحص الجثة بعد الوفاة يؤيد ما ذكره جنودنا من أن كاكوليس قد تعرض لإطلاق النار عليه من مسافة بعيدة وأن جنودنا لم يتمكنوا من الاقتراب منه نظرا لوجود بركة طين بينهم وبينه.

وبالنظر الى أن جانبكم يمانع في الموافقة على التعاون مع الشرطة القبرصية التركية ومع المدعي العام في الشمال فإنه لا تزال هناك ثغرات في جميع التحقيقات المتعلقة بالحوادث التي وقعت على الحدود. ونقترح أن نتفق على التعاون مباشرة بشأن هذه المسائل تحت رعاية ضباط تابعين للأمم المتحدة. ولن يكون من المستحيل الاتفاق على أن تتخذ الشرطة التابعة لأي من الجانبين إجراء فوريا مشتركا عند وقوع مثل هذه الحوادث، وعلى تبادل المعلومات والأدلة بحيث يعطي كل طرف للطرف الآخر الفرصة

ليكون موجودا عند فحص الجثة بعد الوفاة، وإجراء اختبارات مشتركة بشأن المقذوفات النارية والبصمات وغير ذلك بحيث لا يُترك مجال لإفلات أي متهم من العقاب.

وبالنظر الى أن هذا الإجراء سيكون هو الإجراء المتبع عندما نتوصل، كما هو مأمول، الى تسوية فإنني لا أرى أن هناك ما يحول دون أن نتيح للسلطات التابعة لنا أن تبدأ ذلك التعاون من الآن. وهذا لن يكون، بأي شكل من الأشكال، تعديا من أي طرف على الموقف السياسي للطرف الآخر إذ أنه سيتم "كمسألة تتعلق باتفاق بين الطائفتين" وليس "كاتفاق بين الدولتين". ولعلكم تذكرون أنني قد دعوت، عدة مرات، الى عقد اتفاق مماثل بشأن عدم الاعتداء وهو أمر لا أزال أعتقد بأنه سيكون إسهاما كبيرا في تخفيف التوتر على الجانبين. ويجب أن يكون واضحا لنا جميعا، نحن الذين عشنا في قبرص منذ الستينيات، أنه لا يمكن حل مسألة قبرص عن طريق استخدام القوة وأن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو أن يتفق الطرفان على طريقة للتعايش بحيث يتعايش الطرفان في سلام وأمان جنبا الى جنب في ترتيب يشمل الطائفتين ويضم المنطقتين حسبما اتفق عليه في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩.

باء - الحاجة الى التطلع نحو الأمام والى تبادل الأسف

لقد جاء في الفقرة الأخيرة من رسالتي المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/500-S/1996/854، المرفق، التذييل) ما يلي نصه:

"وفي ضوء ما ورد أعلاه وفي ضوء أنه علينا، قبل أن يفوت الأوان، أن نعكس مسار اتجاه التصعيد الخطير الحالي، أرجو أن تعرفوني علنا وبإخلاص وفي أقرب وقت ممكن كيف ترون شكل أي تسوية مقبلة كي يمكن أن نقيّم موقفنا تقييما صحيحا."

وقد أسفت لأن رسالتكم الأخيرة لم تتضمن أية إشارة لهذا العرض التطلعي وركّزت بدرجة أكبر على توجيهكم لأصبع الاتهام نحو الجانب التركي ناسين أن ثلاثة من أصابعكم تشير في الوقت نفسه إليكم.

وأنا أكرر، بكل إخلاص، أنني آسف وأشعر بالأسى الشديد (وقد قلت ما يفيد ذلك في الإذاعة والتليفزيون والصحف) في كل مرة يقتل فيها شباب على الجانبين، وعلى عكس ما أكدتموه من أنني لم أفعل ذلك. والأمر الذي يدعو للأسف هو أن الجانب القبرصي اليوناني يرفض الاعتراف بالحقيقة القائلة بأن أيا من تلك الحوادث لم يكن ليقع لو كانت القيادة القبرصية اليونانية لم تضع، من قبل في عام ١٩٦٣، خطة لعمل عسكري من أجل (كما قلتم بالنص) "تحويل دولة المشاركة الى دولة قبرصية يونانية". وكون هذه الحياة الغريبة قد استمرت طوال فترة ٣٣ عاما إنما يرجع الى إصراركم على أن تفرضوا على الشريك القبرصي التركي الذي اشترك في تأسيس الجمهورية المنهارة في عام ١٩٦٠ إرادتكم السياسية من مقر الحكومة في الجنوب تحت اسم خاطئ هو "حكومة قبرص". وبالنظر الى أننا نتحدث (أو ينبغي أن نتحدث)

عن كيفية إعادة إنشاء دولة المشاركة المدمرة (هذه المرة طبقا للشروط المتفق عليها لتسوية تضمن وجود منطقتين) - كما أنكم تستشهدون في رسالتكم المشار إليها الى البيان الذي أدليتم به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وتؤكدون فيه أنكم تؤيدون مثل هذه التسوية - فإنني أرى أنه ليس هناك أي سبب يمنعنا من التوصل الى ترتيبات مؤقتة بشأن مسائل مثل سحب الأفراد العسكريين والتعاون بين السلطات التابعة للجانبين بشأن الحوادث الخطيرة التي تتعلق بالجانبين؛ والاتفاق على أن يعاد فورا أي شخص يفر الى الجانب الآخر؛ والتعاون بشأن المسائل الملحة المتعلقة بالتخطيط البيئي وبإدارة البيئة؛ ورفع العقبات التي تعوق الأعمال التجارية والأنشطة الرياضية بين الجانبين؛ وهذا كله يمكن أن يكون مفيدا في تخفيف حدة التوتر في الجزيرة.

وأنا على يقين من أنه واضح لجميع الأشخاص الذين يعيشون في الجنوب أن العزلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفروضة علينا لم تكن مجدية لأن هذه المعاملة قد ساعدتنا في أن نقف على قدمينا بمزيد من القوة وأن نبحث عن بدائل ملائمة للاعتماد على النفس، وهذا كله يساعد في ترسيخ وإدامة الانقسام في الجزيرة. ومحاولتكم الأخيرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كطرف وحيد، بما يتعارض تماما مع حكم القانون ويمثل تحديا له، سيكمل بالطبع دورة الأحداث هذه وسيقسم الجزيرة إلى الأبد. ولا توجد طريقة لإرغامنا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي طبقا لشروطكم. فيتعين أولا أن تتحد قبرص من جديد ولا بد، كي يتحقق ذلك، الإقرار بحقوقنا الأساسية كشريك مساو من الناحية السياسية، والاعتراف بحقنا في سيادة قبرص، وكذلك الاعتراف باستمرار نظام الضمانات الذي كان مطبقا في عام ١٩٦٠.

جيم - الميليشيات القبرصية اليونانية الموجودة على امتداد الحدود

أود أن أشكركم لما تبذلونه من جهود لتهدئة الوضع في منطقة افغورو. وفيما يتعلق بما ذكرتموه من أنه قد سُلمت لجميع أفراد الميليشيا التابعة لكم أسلحة وذخائر وملابس رسمية فإن كل ما أستطيع أن أقوله هو أن هذا الإجراء لا يعزز "ثقافة السلام" والمصالحة، وهو ما تحتاجه قبرص، بل إنه على العكس يؤدي إلى استمرار تأجج "غلاية الحرب" ويعمق العداوة وليس الصداقة. وكون الميليشيا لم تهاجم أي قبرصي تركي أو أي تركي من تركيا ليس عزاء لأحد لأن الحقيقة هي أنه لم تكن هناك أية محاولة من جانب أي قبرصي تركي أو تركي من تركيا للدخول في المناطق العسكرية المحظورة. وأنا لا أزال أتساءل عن الكيفية التي ستواجهون بها "الغيلان" وأفراد الميليشيا في الجنوب عندما يصبحون (وهذا يحدث بالفعل) مستقلين ذاتيا ويبدأون في تحدي السلطة المركزية. وللأسف فإن هذا هو ما حدث فيما سمي "المظاهرة السلمية لراكبي الدراجات النارية" خلال آب/أغسطس ١٩٩٦.

دال - الإرادة السياسية

إن ادعاءكم بأنه لا توجد لدى الجانب القبرصي التركي إرادة سياسية بالنسبة لحل مسألة قبرص هو أمر يدعو للأسف. ولعلكم تذكرون أنني قد وصِفت، دون حق، من جانب الصحافة القبرصية اليونانية، طوال سنوات الفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٤ (عندما كنت أتباحث معكم بشأن التوصل إلى تسوية) على أنني "عنيد" و "لا أملك الإرادة السياسية اللازمة لتسوية مسألة قبرص" مع أنكم تعرفون جيدا أنني قد قدمت جميع التنازلات اللازمة للتوصل إلى تسوية فيما عدا ما يلي: (أ) الاحتفاظ لشعبي بمركز الشريك في عملية تأسيس الدولة (رفضنا أن نصبح أقلية محمية في جمهورية قبرص اليونانية حسبما خططتم له)؛ و (ب) نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ (وهو النظام الذي كان، ولا يزال، ضروريا للغاية للمحافظة على أنفسنا كشريك في عملية تأسيس الدولة في الوضع المقبل وكذلك للمحافظة على استقلال قبرص.

وفي مذكراتكم التي تحمل عنوان "شهادتي" تؤكدون في المجلد ٣، الصفحة ٢٠٦، هذه الحقيقة بالكلمات التالية:

"إن القرار الذي اتخذه مكاريوس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ بعدم التساهل، بعد التنازلات التي قدمها الجانب التركي، قد حددت مصيره ومصير قبرص. وقد انتهى الأمر ووقع بعد ذلك ما هو أسوأ".

وبشأن نفس النقطة فإن السيد ميشيل ديكليريس، الخبير الدستوري اليوناني الذي انضم إلينا مع نظيره التركي البروفيسور الديكاشتي في المفاوضات الموسعة المشتركة التي جرت بين الطائفتين في عام ١٩٧٢، قد ذكر في تقرير "فيليلفثيروس" الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ما يلي نصه:

"كان [رؤوف دنكتاش] مشهورا في شبابه بأنه متطرف، غير أنني عندما عرفته كان رجلا واقعيا معتدلا على مائدة المفاوضات. وكانت اتجاهاته هي اتجاهات رجل يرغب في التوصل إلى اتفاق وعمل بجدية على تحقيق ذلك. ولقد عشت مع هذا الرجل، وتفاوضت معه، لمدة سنتين ونصف السنة ويمكنني أن أقول إنه خلال تلك الفترة كان يتصرف بطريقة تتسم بالشعور بالمسؤولية وبالاعتدال".

وعلى الرغم من ذلك فإن سمعتي على أنني "مفاوض عنيد" قد لصقت بي لسوء الحظ بفضل آلة الدعاية القبرصية اليونانية.

وأنتم تعرفون جيدا أنه في نفس اليوم الذي حاولتم فيه، دون مبرر، انتزاع بيان من الجمعية العامة للأمم المتحدة يفيد بأننا "نفتقر للإرادة السياسية"، وغير ذلك، كنا قد وافقنا بالفعل مع السيد غوستاف

فيسيل على الوسائل التي يمكن بها تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة، غير أن الأمين العام، لأسباب غير واضحة لنا، لم يصحح تقريره إلا بعد أن تمكنتم من استخدامه ضدنا لفترة من الوقت. وعلى الرغم من أن هذا العرض الخاطئ قد صحح فيما بعد من جانب الأمين العام في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/785) فإنه مما يؤسف له أن التقرير الخاطئ لا يزال يعمم من جانب آلة دعايتكم في جميع أنحاء العالم. ولقد نسيتم أيضا أن تذكروا أنه لم أكن أنا من "استغل" بأدب، الدعوة التي وجهها إلينا الأمين العام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1229، الفقرة ٦):

"... كي ننضم إليه [السيد فيسيل] لإجراء عدد من المشاورات غير الرسمية في مسكنه بغية العمل، بطريقة عملية ومحددة، على استكشاف طرق يمكن بها تحقيق تقدم سواء بالنسبة لتنفيذ تدابير بناء الثقة أو بالنسبة لتحقيق التسوية الشاملة التي طال انتظارها للمشكلة القبرصية".

ومع رفضكم لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة التي وضعتها الأمم المتحدة (كما وردت في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤) (S/1994/785) رفضا تاما بفرضكم لشرط مسبق جديد في شكل الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي (وهدمتم بذلك جدول أعمال الأمين العام بالنسبة لنا) فإنكم ترفضون منذ ذلك الوقت أن تلتقوا مع الجانب القبرصي التركي، أو تتحدثوا إليه، وذلك على الرغم من أن الأمم المتحدة وجميع الدبلوماسيين الذين لهم علاقة بقضية قبرص قد حثوكم على ذلك. وكي تخفوا افتقاركم إلى الإرادة السياسية بالنسبة للتوصل إلى تسوية على أساس الاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ فإنكم تخرجون منذ ذلك الوقت بعذر غير مقنع وهو أنه لا توجد "أرضية مشتركة" للتوصل إلى تسوية.

هاء - أحداث عام ١٩٦٣

لا يمكن لي أن أختتم هذا الجزء من رسالتي دون أن أشير إلى تأكيدكم (وأنتم تشيرون إلى الفيلد مارشال لورد كارفر) أن القبارصة الأتراك قد أثاروا القضية قبل أن يكون اليونانيون مستعدين ليبدأوا هجومهم المخطط مسبقا علينا. وقد عرفنا أننا لم نكن في وضع يسمح لنا بإثارة أي مسألة معكم لأننا عرفنا أنكم كنتم مستعدين تماما بالفعل لمهاجمتنا. وقد عرفنا أيضا أن تركيا لم تكن متنبهة لهذا الخطر ولم تكن مستعدة لمنعه. وحقائق الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤ تثبت هذه النقطة بدرجة كافية. غير أنني أود أن أضع في السجل نص استنتاجاتكم، وكذلك استنتاجات البروفيسور فورسثوف، رئيس المحكمة الدستورية العليا، والجنرال جورج كارايانيس، ضابط الجيش اليوناني الذي كان يتولى عندئذ قيادة "الجيش القبرصي"، والسيد انغيلوس فلاشوس، الذي كان في ذلك الوقت قنصلا عاما لليونان في قبرص:

١ - استنتجتم في مذكراتكم ما يلي:

"ليس هناك شك في أنه أخيرا، في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، أصبحت الزعامة القبرصية اليونانية توجه سفينة الجمهورية، بقيادة مكاريوس، في اتجاه الصدام وأن القيادة القبرصية التركية قد قررت أن تسير في خط يجعلها تواجه الصدام مباشرة". ("شهادتي"، المجلد ٣، الصفحة ٢١١)

٢ - واستنتج البروفيسور فورسثوف، في بيان نُشر في صحيفة "دي فيلت" الصادرة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ما يلي:

"إن مكاريوس يتحمل وحده مسؤولية الأحداث المأساوية الأخيرة ... وهدفه يتمثل في حرمان الطائفة التركية من حقوقها".

٣ - وفي بيان نشر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٦٥ في صحيفة "إيثنيكوس كينيكس" التي تصدر في أثينا، ذكر أن الجنرال كارايانيس قد قال ما يلي:

"في آب/أغسطس ١٩٦٠ ... قرر الرئيس مكاريوس أن يمضي قُدما في تحقيق ما يلي:

"ألف - تنظيم القبارصة اليونانيين لخوض المعركة وتسليحهم؛

"باء - المضي قُدما في تعديل الدستور بحيث يصبح من الممكن، مع إلغاء "فيتو" نائب الرئيس، وضع نظام سليم لإدارة الدولة.

"وقد بدأ الرئيس مكاريوس أولا في تنفيذ خطة معدة خصيصا لتنظيم القبارصة اليونانيين لخوض المعركة ...

"وتنظيم القبارصة اليونانيين لخوض المعركة، وهو التنظيم الذي أنشئ طبقا لذلك والذي كان يحمل في البداية اسم "المنظمة" أصبح يسمى في النهاية "الحرس الوطني لقبرص".

وفي بيان آخر نُشر في الصحيفة نفسها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٥، اعترف الجنرال كارايانيس بما يلي:

"عندما اعترض الأتراك على تعديل الدستور وضع الأسقف مكاريوس خطته موضع التنفيذ وبدأ الهجوم اليوناني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣".

واعترافات الجنرال كارايانيس تعني أنه منذ وقت مبكر يرجع إلى آب/أغسطس ١٩٦٠، وهو الشهر الذي نُقلت فيه السلطة من بريطانيا إلى الجمهورية الجديدة، وقبل أن تتاح أية فرصة لتطبيق الدستور الجديد، كان الرئيس مكاريوس قد قرر بالفعل أن يفرض، على الشريك القبرصي التركي، بقوة السلاح، تعديلا للدستور.

٤ - وأخيرا وليس آخرا فإن السيد أنغيلوس فلاشوس، الذي كان قنصلا عاما لليونان في قبرص، يورد في مذكراته المعنونة "عشر سنوات من عمر القضية القبرصية" ما يلي:

"في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، ودون علم من الحكومة اليونانية، كان يجري في القصر الرئاسي في نيقوسيا إعداد خطط هدفها تحييد الأتراك ...

"وكي يبدأ الأسقف هجومه الجديد فإنه انتظر الى أن تم عزل السيد كاراماناليس، الذي وقّع اتفاقات زيوريخ/لندن، من السلطة".

وأنا أعتقد أنني قد قلت ما يكفي بالنسبة للنقاط التي أثرتموها في رسالتكم الأخيرة وأنا أحاول أن أظهر الحقائق كما وقعت في الماضي. غير أننا بحاجة إلى أن ننظر بنفس القدر من الحماس والعاطفة الى المستقبل إذا ما أردنا أن نتجاوز ذكريات الماضي ونحسّن نوعية الحياة لشعبينا.

ولذلك فإنني أقترح أن نمتنع، من الآن فصاعدا، عن الخوض، أو المشاركة، في مجادلات أو اتهامات، واتهامات مضادة، أو احتفالات منظمة على الحدود، أو انتهاكات للمنطقة العازلة، وهي جميعها أمور لا تساعد في توفير مناخ يؤدي إلى تحقيق السلام وإيجاد حل. وأنا أقترح أيضا أن يعمل جانبانا في جميع الأوقات على عدم تشجيع الأعمال المعوقة ومنع تلك الأعمال.

وأنا موقفي واضح وسأكون صريحا للغاية بالنسبة له كي لا أترك مجالا لأي سوء فهم: إن شعبنا هو أحد الشعبين المؤسسين لاستقلال قبرص وسيادتها. وقبرص ليست أرضا تقتصر على اليونانيين فهي وطن لشعبينا المتساويين سياسيا. وقبرص تركية بقدر ما هي يونانية. وهذان الشعبان هما اللذان سيتوصلان إلى حل لمشكلة قبرص على أساس المساواة ودون تدخل من الخارج. ووجود منطقتين هو أحد عناصر الأمن لشعبي، كما أن تسوية جميع المسائل المتعلقة بالملكية، عن طريق التبادل و/أو التعويض، هو أمر له أهمية بالغة ولا ينبغي التفريط فيه تحت دعاوى المبادئ العالمية. وليس من الممكن ضمان استدامة استقلال قبرص إذا لم تستمر القيود المفروضة كضمان لاستقلال قبرص (كما وُضعت في عام ١٩٦٠). وهذه القيود، التي وافقنا عليها جميعا في عام ١٩٦٠، هي حظر "التوحيد" والتقسيم وعدم دخول قبرص في أي اتحاد لا يكون الوطنان الأم (تركيا واليونان - الدولتان الضامنتان لاستقلالنا) عضوين فيه. وبعبارة أخرى فإنه ينبغي المحافظة على التوازن بين وطنينا الأم إزاء قبرص. وأنا أعرف أنه بعد أن تقرر هدم جمهورية المشاركة

التي أسست في عام ١٩٦٠، من أجل تحويلها إلى جمهورية قبرصية يونانية، كانت دعايتكم قد دأبت على إبلاغ العالم (وخاصة بلدان عدم الانحياز) بأنكم "متعطشون للاستقلال التام". ولم يكن أحد يعرف، كما كنا نعرف، أن الغرض من ذلك كان يتمثل في إزالة القيود المفروضة على استقلال قبرص والمضي في "التوحيد". وقليلون هم الذين فهموا أن تلك القيود كانت ضرورية للمحافظة على استقلال دولة مشاركة بين الطائفتين. وبعد قراءة ٤ مجلدات من "شهادتي" فإن انطباعي هو أنكم فهمتم واحترمتم أوجه القلق الذي كانت تشعر به طائفتي.

والآن، ومع تقدمكم من طرف واحد للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، تكونون قد افترضتم أن "جمهورية قبرص" لم تعد مقيدة بالنسبة للنقاط المذكورة أعلاه وأن "قبرص" يمكنها قانونا أن تتقدم بطلب للحصول على تلك العضوية. وموقفنا بالنسبة لهذه النقطة واضح تماما. فإذا كان اسم "حكومة قبرص" له أية علاقة باتفاقات عام ١٩٦٠ - وواضح هنا أنه ليست له أي علاقة - فإنه طبقا لحكم القانون يكون تقدمكم بطلب من طرف واحد غير صحيح ويكون من الضروري وقف أية عمليات منفذة في هذا الاتجاه إلى حين تسوية مشكلة قبرص حسبما تنص عليه الفقرة ٩٢ من مجموعة أفكار الأمم المتحدة (S/24472، المرفق). وإذا كنتم تدعون بأن الاسم الذي سُلب لفترة ٣٣ عاما ليست له علاقة باتفاقات عام ١٩٦٠، أي أنه يمثل "جمهورية قبرص اليونانية في الجنوب" فإن هذا هو بالطبع مسألة أخرى، غير أنه ينبغي أن تبلغوا الاتحاد الأوروبي بذلك وألا تناوروا لاستنتاج أنكم تمثلون حكومة شرعية تمثل جميع القبارصة وأن القبارصة الأتراك هم "أقلية" في الجزيرة وينبغي "الاتصال بهم بمعرفة الحكومة الشرعية". وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن لكم أن تدعوا أنكم تؤيدون تسوية تعتمد على وجود منطقتين وطائفتين في حين أنكم تتحدون الحقوق الأصيلة للجانب القبرصي التركي في معارضة تقدمكم، من طرف واحد، بطلب للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بتجاهل الاتفاقات موضع البحث. وهذا التوجه من جانبكم سوف يؤدي، كما أؤكد لكم، إلى التدمير الكامل لفرص التوصل إلى تسوية. ولقد كنا ننتظر طوال فترة ٣٣ عاما أن تتحقق العدالة وأن يتفهم جانبكم أننا لن نقع في مثل تلك الشراك ونتنازل عن حقوقنا الأصيلة كشريك متساو سياسيا في تأسيس جمهورية عام ١٩٦٠ المنهارة وفي جمهورية المشاركة المقبلة.

وجدير بالملاحظة هنا أن معاهدة الضمانات ومعاهدة الاتحاد لعام ١٩٦٠ اللتين تحميان المصالح الحيوية والحقوق الأصيلة لنا ولتركيا ليستا قابلتين للتفاوض ويجب قبولهما كأمر لا بديل له في أية تسوية مقبلة.

وينبغي أن تكون فترة ٣٣ عاما فترة كافية لأن يثبت لجميع الأطراف المعنية أنه إما أن نتوصل إلى حل للمشكلة ونحقق توحيدا قائما على وجود منطقتين وطائفتين في الجزيرة أو أن نظل كما نحن كإدارتين ونبحث عن طرق ووسائل للتعايش السلمي، مع إتاحة الفرصة لشعبينا كي يتعاونا بما فيه صالحهما المشترك ونترك لهما فرصة التوصل إلى صيغة لإعادة التوحيد بمجرد أن ننهي الجو الحالي الذي تسوده

العداوة والاتهامات والاتهامات المضادة وندرك حقيقة أن جزيرة قبرص هي الوطن المشترك لشعبينا وأنه لا يمكن لأي من الشعبين أن يسيطر على الآخر.

وأخيرا فإنني أود أن أؤكد من جديد أننا لا نزال ملتزمين بالاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وأننا مستعدون، رهنا بإجراء مفاوضات كاملة تهدف إلى تحقيق نتائج وتتسم بالإخلاص، للاستفادة من المتغيرات التي طرأت، في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، منذ عقد الاتفاقين الرفيعي المستوى؛ وأن أفضل طريق للتحرك إلى الأمام لما فيه صالح طائفتينا، وكذلك صالح اليونان وتركيا والمنطقة، هو إعادة إقامة شراكة تعتمد على وجود طائفتين ومنطقتين استنادا إلى مبدأ المساواة السياسية والسيادية لطائفتينا المشتركتين في تأسيس الدولة؛ وأننا بحاجة إلى أن نجتمع في أقرب وقت ممكن لتحقيق ما يلي: (أ) مناقشة التدابير التي يمكن أن تساعدنا في عكس اتجاه دورة التصعيد المدمرة والاتفاق على تلك التدابير، و (ب) دراسة التدابير التي يمكن أن تعالج أزمة الثقة العميقة الموجودة بين طائفتينا، و (ج) مناقشة المسائل المتعلقة بالتسوية العامة التي طال انتظارها ومضمون تلك المسائل.

وأنا على يقين من أنكم ستدركون أن فترة ٣٣ عاما هي فترة كافية لانتظار أن يكف طرفكم عن الانغماس في الأحلام وفي الإعداد لإضفاء الطابع الهيليني على قبرص، على حساب مصالحنا، وأنه من حقنا أن ندعم موقفنا وننقذ أنفسنا من العزلة التي دُفعنا إليها تحت تهديد السلاح طوال ثلاثة عقود.

(توقيع) رؤوف ر. دينكتاش